افتتاحية ديوان القراءات الدبلوماسية (25)

سفير عمرو الجويلى
Amr.Aljowaily@gmail.com

الجنوب العالمى: نحو الدبلوماسية الخلاقة ترسيخاً للقواسم المشتركة رغم الروافد المتنوعة

بإصدار هذا العدد الخامس والعشرين من ديوان القراءات الدبلوماسية، بما يمكن تسميته مجازاً بالعدد الفضى باعتبار أنه جرت العادة على إقران الأعداد الـ٢٥، والـ٥٠، والـ٧٥ بالاحتفالات الفضية والذهبية والماسية للمناسبات الاحتفالية. والعدد فعلاً يبرق كالفضة بإسهامات معديه فإثنين منهما هما من قادة الرأى وكبار المسئولين الدوليين الذين هم أيضاً مؤلفى إصدارين قيمين يعرضهما الديوان فى إصداره الفضى بمعنى أنهما من المساهمين المباشرين فى تشكيل الرأى وفى تراكم الأدبيات، فى الوقت الذى يساهم فى ذات العدد باحثان من جيل الشباب الذى يتسلم الراية فى تأكيد عملى وعلمى على تواصل الأجيال. وباحتفال الديوان بعيده الفضى، فربما أهم ما حققه هو المساهمة فى تشكيل مجتمع بحثى ومهنى مهتم بالاطلاع على أقيم الأدبيات العالمية فى مجال الدبلوماسية والعلاقات الدولية، وملتزم بنقلها وتقديمها باللغة العربية فى جهد يُثرى المثقف والممتهن فى عالمنا العربى.

وربما هذا الهدف الذى يتحقق خطوة فخطوة يحتسب لمجلة الدبلوماسى، دائماً ما أتذكر عندما زرتُ بيت توماس جيفرسون إبان خدمتى فى سفارة مصر فى واشنطن منذ أكثر من ثلاثة عقود، أن المُرشدة السياحة تباهت بأنه أصر على أن يوضع على شاهد قبره ليس أنه كان من مؤلفى الدستور الأمريكى، ولا كونه رئيس الولايات المتحدة الثالث، بل أنه مؤسس جامعة فيرجينا بما سيكون لها من تأثير على أجيال متعاقبة من الشغوفين بالعلم الباحثين عن المعرفة. ولعل إسهام الديوان فى تشكيل هذه الجماعة العلمية، خاصة من الأجيال الجديدة المنقبين عن كل جديد فى الأدبيات العلمية فى هذه المجالات المهنية لتقديمها على بالأخص باللغة العربية هو بالفعل مصدر فخر للمجلة ولأسرة الدبلوماسية المصرية.

الجنوب العالمى صياغة قواعد التعاون الدولى

نبدأ بمقال السفير عادل محمد عبد اللطيف الدبلوماسى المصرى والمسئول الأممى الكبير فى مجال التنمية والتعاون جنوب جنوب سابقاً الذى اختار عنواناً دالاً لمقاله "هل يُعيد الجنوب العالمى صياغة قواعد التعاون الدولي؟" الذى يعرض من خلاله قراءةَ تحليلية لتقرير العالمى للأمم المتحدة لعام 2025 حول التعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثى الذى كان هو من المساهمين الرئيسيين فيه، وذلك بلغة عصرية تفتح الباب أمام تفكير ابتكارى فى تطوير المفردات العربية لتواكب المفاهيم المستجدة ومتطلبات التعبير المتواصلة.

Diplomacy and Developing Nations: Post - Cold War .(٢٠٠٥) .Robertson،Justin and East،Maurice A .(Foreign Policy - Making Structures and Processes. (London: Routledge

ويتناول المقال ما يطرحه التقرير من المحاور الفكرية الكبرى، وإعادة تعريف فلسفة التعاون، وصعود الجنوب العالمى كفاعل لا كمتلقٍّ، والتعاون الثلاثى كآلية للتوازن، والتحول الرقمى بوصفه فرصة ومخاطرة، والانتقال من المبادرات إلى المنظومات. ثم يضيف رأيه كمُعِد للتقرير بما يستحق الإضافة والنقد متطرقاً إلى خطر التبعية المُقنَّعة داخل الجنوب، والدبلوماسية التنموية كسؤال مشروعية لا مجرد مصلحة، والبيانات كفعل سيادة — لا مجرد إشكالية تقنية، ووضع التقرير فى سياق الأدبيات الدبلوماسية، وأخيراً دلالات التقرير فى السياق المصرى والعربى.

نداء الجنوب الكبير

ونعرج ثانية إلى عرض كتاب "رسالة جنوبية — هوامش فى زمن الضوء والظل (٢٠٢٥) للأمين العام لمنظمة التعاون الجنوبى "منصور بن مسلم" الذى عنونه "فى زمن الانكشاف: نداء الجنوب الكبير"، فيعرض لنا المشهد الجيوسياسى: بحثاً عن تحالف الراغبين. ويحدد أربعة عوائق بنيوية، ويطرح علينا "السيادات العشر" منها المعرفية والتعليمية والثقافية والصحية والغذائية والبنيوية التحتية. ثم يقترح الكاتب هندسة الدبلوماسية وإصلاح المنظمات الدولية وبناء منظومة مؤسسية جنوبية مستقلة مالياً وقرارياً وتنسيق حقيقى وعملى بين منظمات الجنوب الإقليمية والمشاركة الفعالة كشرط داخلى للقوة الخارجية، ويميز بين من الديمقراطية الإجرائية الديمقراطية الجوهرية باعتبار أن المقياس ليس الشكل الدستورى بل حيوية المشاركة الفعلية.

وفى هذا المقال، تتجلى رؤية إطارية للتعاون جنوب جنوب من منظور مسئول دولى ممارس تولى قيادة منظمة دولية سعت لابتكار مقاربة جديدة لذلك التعاون مستندة إلى التعاون القطاعى خاصة فى مجال التعليم. ولعل تلك الرؤية "النظرية" وهذه التجربة "العملية" بنجاحاتها وإخفاقاتها تمثل مقياساً آخر لما هو ممكن على الصعيد الدبلوماسى فيما يتعلق بتعزيز التعاون فيما بين دول الجنوب.

الدبلوماسية والدول النامية

وتقدم لنا الباحثة منى جمال شلقامى الطالبة فى ماجستير العلوم السياسية بجامعة القاهرة قراءة فى هياكل وعمليات صنع السياسة الخارجية للدول النامية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، إذ يُقدم هذا المجلد عددًا من دراسات الحالة للدول النامية من أجل توفير أساس لتقييم هذه المسائل وغيرها المتعلقة بطبيعة صنع السياسة الخارجية المعاصرة فى دول الجنوب. ويعرض المقال الإطار النظرى والمنهجى للكتاب الذى يتألف من مقدمة وأربعة فصول وست دراسات قُطرية للبرازيل والصين ومنطقة الكاريبى الشرقية ومصر وغانا وماليزيا،

وتعتبر الكاتبة أن هذه الدراسات تُعد مساهمة هامة فى تحليل صنع السياسة الخارجية فى الدول النامية، إذ يقدم الكتاب فى مقدمته إطارًا تصنيفيًا لصنع السياسة الخارجية فى العالم النامى يستند إلى ستة نماذج كالتالى: (١) الدبلوماسية التقليدية؛ (٢) بناء قدرات الدولة الجديدة؛ (٣) التوجه نحو رأس المال؛ (٤) التهميش؛ (٥) بقاء النظام أو النخبة؛ (٦) الخصخصة ثانيًا: الأنماط التفسيرية لصنع السياسة الخارجية فى الدول النامية

الاستراتيجيات الدبلوماسية للدول الصاعدة فى الجنوب العالمى

وأخيراً، وليس آخراً يقرأ لنا الباحث السياسى فاروق حسين أبو ضيف بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء كتاب الاستراتيجيات الدبلوماسية للدول الصاعدة فى الجنوب العالمى متضمناً عدة نماذج للقيادة فى الجنوب العالمى: البرازيل، الصين، الهند، وجنوب إفريقيا. ويجادل الكتاب أن هذه النماذج تكشف عن تنوع استراتيجيات القيادة فى الجنوب، لكنها تشترك فى هدف أعمق هو إعادة تشكيل النظام الدولى من منظور أكثر شمولاً وعدلاً.

ويتناول المقال البحث عن القيادة والتأثير الإقليمى فى دول الجنوب العالمى، بما فى ذلك القيادة دون الإقليمية المتبينة لاستراتيجيات النفوذ المحدود فى النظام الدولى. ويبرز الكاتب أن القيادة الحديثة لم تعد تتحدد بالحجم أو الثروة، بل بقدرة الدولة على تحويل مواردها المحدودة إلى نفوذ فعّال ومؤثر فى محيطها وخارجه.

تحديات وفرص العمل الجماعى للجنوب العالمى

تفتح رباعية المقالات والقراءات الأربعة شهيتنا للتفكير فى تحديات وفرص العمل الجماعى للجنوب العالمى. ولا شك أن أى عمل جماعى، سواء كان على مستوى الأفراد أو الدول، يمثل تحدياً أمام الفاعلين المكونين له المعنيين به. وبالتأكيد أن مدى القدرة على ذلك العمل الجماعى تعتمد على عدة عوامل منها نسبة التجانس أو التمايز، التطابق أو التباين بين الأعضاء. وذلك أمر طبيعى لكنها ليس الفيصل الوحيد فى تحديد احتمالية وانسيابية العمل الجماعى. هناك عامل آخر مهم، ثقافى فى الأساس، وهنا نعنى بالثقافة ليس فقط الثقافة الوطنية وإنما أيضاً الثقافة المهنية والثقافة

Braveboy - Wagner،Jacqueline Anne،ed .٢٠٢٤ .Diplomatic Strategies of Rising Nations in the Global South: The Search for Leadership and Influence .2nd ed. New York: Palgrave Macmillan.

الجنوب العالمى: نحو الدبلوماسية الخلاقة ترسيخاً للقواسم المشتركة رغم الروافد المتنوعة

المؤسسية للأعضاء الرئيسيين فى أى تجمع. إن تحديد التباينات الظاهرة بين أعضاء أى تجمع هو أمر سهل بل بديهى وربما هو الأقرب فى الورود إلى الذهن بل والاستحواذ عليه. وينطبق ذلك على المستويات المتدرجة من الأسرة والأصدقاء، القبائل والمجتمعات، الأمم والمنظمات. أما مقاربة التركيز على القواسم المشتركة رغم التباينات فتحتاج إلى "نضج" نفسى، مجتمعى، وسياسى إذا صح التعبير. فالعديد من الأفراد يبحث عن التفرد، وذلك أمر طبيعى، لكن لا يجب أن يُغفل المشتركات. وكذلك الأمر على مستوى المجتمعات والدول.

وتزداد التوقعات بهذا المنطلق الجماعى إذا كان "الآخر" يفترض أن هناك ذلك العامل المشترك. وهو ربما ما ينطبق على الجنوب العالمى، فهناك من "الشمال العالمى" من يعتقد بوجود "الجنوب العالمى، ويعامله على هذا الأساس. وأستذكر هنا، مثالاً لا حصراً، أن العديد من الأدبيات ومراكز الفكر والاجتهاد، تستجمع القواسم المشتركة بين الجنوب العالمى، وقد أتيحت لى فرصة الحضور فى المنتديات، والمشاركة فى الآليات، التى تنظر إلى الجنوب العالمى كوحدة متكاملة، رغم التباينات. وأشير هنا بالذات إلى تشاور الجنوب العالمى برابطة الدراسات الدولية، التى كنتُ لفترة قصيرة عضواً منتخباً بها أثناء خدمتى الأولى بمفوضية الاتحاد الأفريقى، والمؤتمرات السنوية التى يعقدها حيث كنتُ قد حاضرتُ فى دورة انعقاده فى بانكوك فى ديسمبر ٢٠٢٣. والغريب هنا ما لمسته بأن "الآخر" يركز على درجات التشابه لـ"وحدة" الجنوب العالمى بينما قد تقتصر نظرة "الأنا" على لمسات التباين فيما بين وحدات الجنوب العالمى، مشككين بشكل أكبر بكثير فى فرص العمل الجماعى، وجدواه.

ومن هنا انطلقت بعض المشاريع البحثية حو "الوكالة المبادرة/المستقلة agency للجنوب العالمى فى المنظومة الدولية، خاصة فى إطار المنظمات الدولية، لعل أحدثها ما ستصدره دار طباعة "روتلدج" خلال أشهر معدودات، ويشرفنى أنه سيكون لى فصل يركز على الجوانب المتعلقة بالدبلوماسية متعددة الأطراف. كل ذلك يدفعنا للتساؤل إذا كان الأخر ينظر إلى الجنوب كوحدة متصلة، رغم التباينات، أفليس من الأولى أن ينظر الجنوب إلى نفسه من تلك الزاوية؟ بالتأكيد أن الأمر ليس غائباً عن قادة الجنوب العالمى ومفكريه. ولعلى هنا أستحضر مقال السفير نبيل فهمى المنشور فى ٣٠ مارس الماضى بعنوان " دول الجنوب وتشكيل نظام دولى جديد . وبالتأكيد أنه رغم تباعد أطراف الجنوب العالمى بين قاراته الثلاثة فى أفريقيا وآسيا، وأمريكا اللاتينية، إلا أن أحد مراكز الثقل الرئيسية هى أن تلك الدول بأكملها ورثت منظومة دولية لم تشارك بقدم المساواة فى تشكيلها، بينما تصاعد ثقلها تدريجياً وعليها أن تتبوأ مكانتها المستحقة فى بنيتها، بل لها أيضاً أن تطالب بعدالة تعويضية لما تعرضت له من مظالم تاريخية نتيجة انحياز تلك المنظومة قواعد وهيكلة ضد مصالحها. وأفريقيا هى صاحبة الحق الأوجب فى هذا الصدد، وبجانبها وإلى جانبها، باقى الجنوب العالمى. وبما أن الحديث تطرق لمقال السفير نبيل فهمى، وعلى ضوء أنه أصبح بعد نشر المقال المشار إليه مرشحاً كالأمين العام القادم لجامعة الدول العربية، فربما يكون للجامعة دوراً فى إيقاظ التعاون الجنوبى العالمى لإصلاح المنظومة الدولية متعددة الأطراف، فالجامعة العربية هى أقدم منظمة إقليمية عامة فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. وهنا مقترح محدد عملى ملموس، وأظنه سهل المنال، فى أن تدعو الجامعة بتلك الصفة وآخذاً فى الاعتبار تلك "الأقدمية" لقمة لتجمعات ورئاسات منظمات الجنوب العالمى متبادلة للخبرات ومروجة لأفضل الممارسات ومشكلة لمزيد من التنسيقات.

وسيكون لمثل تلك القمة إسهام بمجرد انعقادها، فما بالك بما إذا توصلت إلى النتائج المرجوة إذا ما أحسن التحضير لها وإدارة أعمالها، فتكون بمثابة طوق إنقاذ للتجمعات الأخرى للجنوب العالمى، على رأسها حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ٧٧، يعيد التفكير بشكل عصرى فيما يمكن، بل يجب، أن تقوم به أطر التنسيق بين دول الجنوب العالمى فى ظل تحديات متسارعة وتجاذبات متصارعة، نعلمها جميعاً، بل ولمستُها عن قرب من خلال تنسيق العديد من أعمالها وأنشطتها فى جنيف ونيويورك وأديس أبابا. ورغم عضال المرض إلا أن حقنة العلاج التى قد تؤلم شكتها الأولى معلومة، وتناولنا بعضها فى فى مقال بدورية "السياسة الدولية" فى عدد أكتوبر ٢٠٢١ وسبق طرح ملامحه فى الاحتفال بالذكرى الستين لإنشاء الحركة الذى عقد فى بلجراد فى ذات العام وشرفتُ بالمشاركة فى تمثيل مصر فيه عندما كنتُ سفيراً لها لدى صربيا.

وما دامت قضايا الجنوب العالمى عادلة، فالمقالات بشأنها فى ديوان القراءات الدبلوماسية قائمة. ومن هنا دعوة مجددة، من المحرر للمراسلة (على AmrA@Diplomacy.edu) والمشاركة، فى مقالات قادمة.

---

https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=٣٠٠٣٢٠٢٦&fd١c - fd٥d - id=cd٦٠٨ - ٤e٤٩ - ٩e٢b - c٢٥٩d٥٣٧d٣a٤

الدبلوماسية التنموية فى عالم متعدد الأقطاب والأزمات:
هل يُعيد الجنوب العالمى صياغة قواعد التعاون الدولي؟

قراءة تحليلية فى التقرير العالمى للأمم المتحدة لعام 2025 حول التعاون جنوب–جنوب والتعاون الثلاثي

سفير عادل محمد عبد اللطيف

لم يعد السؤال عمّن يُعرِّف قواعد التعاون الدولى سؤالاً أكاديمياً — بل بات رهاناً سياسياً يحسم مَن يربح ومَن يدفع ثمن الأزمات التى لم يتسبّب فيها.

تقديم

يصدر التقرير العالمى للتعاون جنوب–جنوب والتعاون الثلاثى لعام ٢٠٢٥ — الذى أسهمتُ فى إعداده مباشرةً ضمن منظومة عمل مكتب الأمم المتحدة للتعاون جنوب–جنوب — فى لحظة يتشكّل فيها النظام الدولى من جديد؛ لا بقرار من القوى الكبرى وحدها، بل تحت ضغط متراكم من دول الجنوب العالمى التى لم تعد راضية بدور المتلقّى. فالأزمات باتت متشابكة تتداخل مساراتها الاقتصادية والمناخية والجيوسياسية فى بنية واحدة، وفى هذا الفضاء المتحوّل يغدو التساؤل عن جدوى أنماط التعاون الدولى التقليدية ضرورةً تحليلية لا ترفاً فكرياً.

يأتى هذا التقرير فى سلسلة طويلة من الإصدارات السنوية لمكتب الأمم المتحدة للتعاون جنوب–جنوب، غير أن إصدار ٢٠٢٥ يتميز بمحاولة الانتقال من الرصد والتوثيق إلى التأطير المفاهيمي؛ أى من سجلّ للمبادرات إلى قراءة فى التحولات البنيوية التى تُعيد تشكيل طبيعة هذا التعاون ودوره فى منظومة العلاقات الدولية. وعيٌ بأن مشاركتى فى إعداده تمنحنى خلفية تحليلية أعمق، فإنها تستوجب فى الوقت ذاته نقداً أكثر صرامة لما قد يظل دون مستوى الطموح.

بنية التقرير ومحاوره الرئيسية

يتوزع التقرير على عدة محاور متكاملة، تبدأ بتأطير السياق الدولى الراهن من حيث تعدد الأقطاب وتداخل الأزمات، ثم تنتقل إلى رصد مسارات التعاون جنوب–جنوب على المستويين الثنائى والإقليمى، فالتعاون الثلاثى كآلية مُكمِّلة تجمع بين الجنوب والشمال فى إطار شراكة أكثر توازناً. ويُفرد التقرير حيزاً مستقلاً للتحول الرقمى وانعكاساته على فضاءات التعاون ومنصاته، قبل أن يتناول إشكالية قياس الأثر وتحديات البيانات التى تُقيّد القدرة التحليلية فى هذا المجال. ويختتم التقرير بفصل استشرافى يطرح ملامح منظومة تعاون متكاملة، تتجاوز المبادرات المتفرقة نحو بنية مؤسسية ذات قدرة على الاستمرار والتراكم.

ما يطرحه التقرير: المحاور الفكرية الكبرى

أولاً: إعادة تعريف فلسفة التعاون

البيانات الببليوغرافية
مكتب الأمم المتحدة للتعاون جنوب–جنوب (٢٠٢٥). التقرير العالمى للتعاون جنوب–جنوب والتعاون الثلاثى ٢٠٢٥. (نيويورك: الأمم المتحدة).
Global Report on South – South and Triangular Cooperation. (New York: United ٢٠٢٥ .(٢٠٢٥) United Nations Office for South – South Cooperation Nations).
Bridging Horizons and Continents – Forging Transformative Pathways in South :٢٠٢٥ The Global Report on South – South and Triangular Cooperation – South and Triangular Cooperation
متاح إلكترونياً على الرابط:
Global – Report – on – South – South – and – Triangular – Cooperation.pdf – ٢٠٢٥/٠٧/٢٠٢٥/https://southsouth – galaxy.org/wp – content/uploads

الدبلوماسية التنموية فى عالم متعدد الأقطاب والأزمات: هل يُعيد الجنوب العالمى صياغة قواعد التعاون الدولي؟

يُؤكد التقرير أن الانتقال الجارى ليس مجرد تعديل فى آليات التعاون، بل إعادة تعريف لفلسفته فى جوهرها. فبدلاً من النماذج القائمة على تدفق الخبرة والموارد من الشمال إلى الجنوب، يطرح التقرير مقاربة يُنتَج فيها المعرفة داخل الجنوب وتُشرعَن بناءً على ملاءمتها للسياق لا بناءً على مصدرها. وهو ما يجعل التعاون جنوب–جنوب جزءاً من تحوّل أعمق فى بنية العلاقات الدولية، حيث تتراجع النماذج الهرمية لصالح نماذج أكثر أفقية وتشاركية.

ثانياً: صعود الجنوب العالمى كفاعل لا كمتلقٍّ

يرصد التقرير تصاعداً لافتاً فى حضور دول الجنوب فى الناتج الاقتصادى العالمى، وفى الأطر متعددة الأطراف، وفى شبكات التبادل التجارى والتكنولوجى. ويرى التقرير أن هذا الصعود يستوجب أدوات تعاون جديدة تستوعب التنوع الداخلى لهذا الفضاء الواسع، وتُعزز من قدرة دوله على التفاوض الجماعى وصياغة أجندة دولية تعكس أولوياتها.

ثالثاً: التعاون الثلاثى كآلية للتوازن

يُقدِّم التقرير التعاون الثلاثى — الذى تشارك فيه دول الجنوب مع شركاء من الشمال أو من المؤسسات الدولية — باعتباره آلية واعدة لدمج الموارد والخبرات دون إعادة إنتاج علاقات التبعية التقليدية، شريطة أن تقوم على احترام الملكية الوطنية وتبادل متكافئ للأدوار.

رابعاً: التحول الرقمى بوصفه فرصة ومخاطرة

يُشير التقرير إلى أن المنصات الرقمية تُتيح توسيع نطاق التعاون وتسريع وتيرة تبادل المعرفة. غير أن الأخطر من الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب، تلك الفجوة الناشئة داخل الجنوب نفسه: بين الدول التى تمتلك بنية تحتية رقمية قادرة على الإنتاج المعرفى، وتلك التى لا تزال مستهلكةً للمنصات التى يُصمِّمها آخرون لأغراض أخرى. فالمنصة التى لا تملكها لا تُحرِّرك — بل تُراقبك. وعليه، فإن تصميم آليات التعاون الرقمى يستوجب وعياً نقدياً مسبقاً لا معالجةً لاحقة.

خامساً: من مبادرات إلى منظومات

يدعو التقرير صراحةً إلى الانتقال من منطق المبادرات الظرفية إلى بناء منظومات مؤسسية متكاملة للتعاون، تشمل منصات معرفية وتمويلية وتطبيقية قادرة على التراكم والاستدامة، وتمنح التعاون جنوب–جنوب طابعه المنهجى بدلاً من الارتجالى.

رأى المُعِد: ما يستحق الإضافة والنقد

يُقدِّم التقرير إطاراً مفاهيمياً طموحاً وجديراً بالاهتمام، غير أن ثمة جوانب تستحق تعمقاً نقدياً أكبر.

أولاً: خطر التبعية المُقنَّعة داخل الجنوب

الجنوب العالمى ليس كتلة متجانسة، وهو ما يُقرّ به التقرير دون أن يستخلص منه تبعاته الكاملة. فالتباين الحاد فى موازين القوة الداخلية — بين الاقتصادات الناشئة الكبرى كالبرازيل والهند وجنوب أفريقيا من جهة، وبين الدول الهشّة ومحدودة الموارد من جهة أخرى — يطرح خطراً حقيقياً: أن يُعيد التعاون جنوب–جنوب إنتاج علاقات تبعية مُقنَّعة بلغة التضامن. وهذا الخطر ليس افتراضياً؛ حين يُهيمن شريك جنوبى كبير على سلاسل الإمداد أو التكنولوجيا لدولة أصغر، دون آليات شفافية أو تحكيم محايد، فإن اسم المموِّل يتغير دون أن تتغير معادلة الاعتماد. وهذا تحدٍّ يستوجب أطراً للمساءلة لا تقلّ صرامةً عن تلك المعمول بها فى التعاون الشمال–جنوب.

ثانياً: الدبلوماسية التنموية كسؤال مشروعية لا مجرد مصلحة

مفهوم «الدبلوماسية التنموية» الذى يرتكز عليه التقرير يتجاوز فى دلالته الدبلوماسيةَ الاقتصادية التقليدية القائمة على المكاسب التجارية المتبادلة، ليضمّ بُعداً معيارياً يتصل بسؤال المشروعية الدولية: من يملك حق تعريف «التنمية» ومسارات الوصول إليها؟ إذ تُصبح قدرة الدول النامية على تصدير نماذجها التنموية — لا استيراد نماذج الآخرين — مصدراً للنفوذ الناعم ومحدداً لهويتها الدولية. وهو بُعد يستحق أن يحتلّ مكانة مركزية فى الأدبيات الدبلوماسية المعنية بسياسات الجنوب.

ثالثاً: البيانات كفعل سيادة — لا مجرد إشكالية تقنية

قيود البيانات فى التقرير تكشف عن معضلة أعمق من الطابع التقنى. فالتعاون جنوب–جنوب لا

يزال يُقـاس بأدوات صُمِّمت لقياس التعاون التقليـدى، مما يُضفى على كثير من مسـاهماته طابع اللارؤية الإحصائية. والبيانات المتاحة تُشكّل السرديـات، والسرديـات تُشـكّل السياسـات. والدولـة التـى تعجز عـن قياس تعاونهـا لا تسـتطيع إثبـات قيمتـه، ومـا لا يُقـاس لا يُمـوَّل ولا يُدافَـع عنـه فى قاعـات التفاوض. بناء منظومة بيانـات مسـتقلة ليس إجراءً إدارياً — بل هو إعلان سـيادة يُعادل فى أهميتـه الاسـتراتيجية بنـاء الأدوات التمويلية والمؤسسـية للتعـاون نفسه.

التقرير فى سـياق الأدبيات الدبلوماسية

يأتى هذا التقرير فى سـياق أدبيات متنامية حـول إعـادة تشـكيل النظـام الـدولى مـن زاويـة الجنوب العالمى، تضم مسـاهمات بارزة مـن «أمارتيـا سـن» حول التنميـة كحريـة، و«جوزيف ناي» حول القـوة الناعمة، وتقارير مؤتمـر الأمـم المتحـدة للتجـارة والتنميـة («أونكتاد») حـول إعادة هيكلـة أنمـاط التجـارة الجنوبية. ويُضيـف التقريـر الراهـن إلى هذه الأدبيات قيمةً تتمثّـل فى انتقاله من التحليـل النظرى إلى الرصد الميدانى والمقـارن للممارسـات الفعلية، مما يمنحه طابعاً تطبيقيـاً نادراً فى هذا المجـال. غير أنه يبقـى أكثر اهتماماً بالتأطـير منه بالبرهـان التجريبى، وهو ما يجعله دعوةً للبحث أكثر منه استنتاجاً نهائياً.

دلالات التقريـر فى السـياق المصرى والعربى

يكتسـب التقريـر أهمية خاصة فى السـياق المصرى والعربى لأسباب تتجـاوز الانتماء الجغـرافى. فمصر،

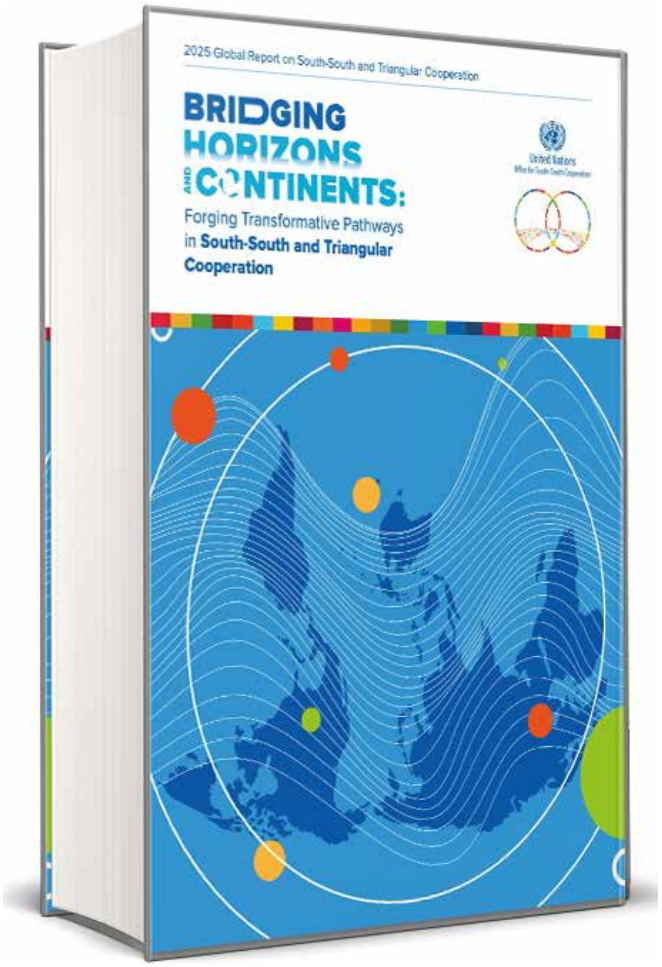

بموقعهـا المحـورى فى دوائـر ثلاث متداخلـة — العربيـة والأفريقيـة والإسـلامية — تملـك مقوّمـات الفاعل الإقليمـى القادر على تحويل هذا الزخم إلى اسـتراتيجية متكاملة. غـير أن ذلـك يسـتلزم ما هـو أبعد من الحضـور فى المنتديـات متعددة الأطـراف؛ إذ يتطلـب قـدرة عـلى صياغة مبـادرات تعـاون تنبع من أولويـات إقليميـة واضحـة، وتُقدِّم الخبرة المصريـة — فى إدارة الموارد المائية والتخطيط الحضرى والتحوّل الطاقـوى — مسـاهمةً فعليـة لا رمزيـة فى منظومة التعاون جنوب–جنوب.

كمـا يطـرح السـياق العربـى الأوسـع تحدياً إضافياً: كيف يمكن لـدول المنطقـة أن تُحـوِّل التعاون جنوب–جنوب من خطاب دبلوماسى إلى بنية مؤسسية راسخة؟ جزء مـن الإجابة يكمن فى الإقـرار بأن غيـاب الإطار الإقليمـى المتماسـك ليس عقبـة ينتظـر إزالتها — بـل هـو المعطـى الثابت الذى يجب أن تُصمَّم وفقه الحلول. التعاون الوظيفى القطاعـى — فى الأمـن الغذائـى، وإدارة المـوارد المائيـة، والطاقة المتجددة — يمكن أن يُرسى أعرافاً مؤسسية تسبق الاتفاقيات الإطاريـة الكـبرى وتُمهّد لها، لا العكس. وهو مسار يسـتوجب إجابات عملية قبـل أن تتحـوّل فـرص هذه اللحظة التاريخية إلى عبء.

خاتمة

يُقـدِّم هـذا التقريـر إطـاراً جديـراً بالقـراءة لكل المعنيين بمسـتقبل الدبلوماسية التنموية وبنيـة النظـام الـدولى فى مرحلة إعادة التشكّل. ثلاثة تحوّلات متلازمة تُلخِّص رسالته: من التبعية إلى الشراكة الحقيقية، ومن اسـتيراد المعرفـة إلى إنتاجهـا فى سـياقاتها المحليـة، ومن المبـادرات المتفرقة إلى المنظومات المؤسسية المتراكمة.

السـؤال الأصعب لا يتعلق بقدرة الجنوب العالمى على صياغة القواعد — بل بما إذا كانت نُخَبه مسـتعدة للتنـازل عن امتيازات النظام القديم الذى انتقدوه، حين تستوجب قواعد النظام الجديد ذلك فعلاً.

فى زمن الانكشاف: نداء الجنوب الكبير

عرض كتاب: رسالة جنوبية – هوامش فى زمن الضوء والظل (2025)

منصور بن مسلم
الأمين العام لمنظمة التعاون الجنوبى

ثمة لحظات فى التاريخ لا تنزع فيها الأقنعة عن المنظومات بفعل الثوار ولا بضغط المعارضين، بل بفعل المنظومة ذاتها حين تتجاوز حدودها. حين طالت الأذرع التعريفية حلفاء الأمس — الاتحاد الأوروبى وكندا وسائر الشركاء الأطلسيين — لم يكن ذلك مجرد خلاف تجارى عابر، بل إعلاناً بأن الإطار الذى هيكل العلاقات الدولية منذ ١٩٤٥ لم يعد يحظى بصون أصحابه الأوائل. فى هذا الانكشاف تحديداً تكمن فرصة الجنوب الكبير — فرصة لم تتهيأ شروطها الموضوعية منذ عقود.

المشهد الجيوسياسى: بحثاً عن تحالف الراغبين

لا تكتفى «رسالة جنوبية» بتشخيص البنية، بل تقارب المشهد الجيوسياسى بعين ناقدة لا تُجامل. الصين تتلمس طريقها بعد عقود من الهدوء الدبلوماسى المحسوب، مستدعيةً خطاباً أكثر حدةً — غير أنها لا تسعى إلى تصميم نظام عالمى جديد أو قيادته؛ رسالتها تحديدٌ لا اختراع: لن نتراجع إن دُفعنا. وروسيا لا تزال قوة مهيبة لكنها متعبة، إذ كشفت الحرب المطوّلة فى أوكرانيا عن قوة محكومة بالإقليم، أقرب إلى حارسة مصالحها الحيوية منها إلى مهندسة نظام متجدد. والبرازيل مع لولا تمتلك الرؤية والأدوات، غير أن أثقال الاستحقاقات الانتخابية والاستقطاب الداخلى تُبقى طموحها الجنوبى فى دائرة الممكن لا المدفوع. والهند تتوسع فى حضورها الدبلوماسى بتصاعد ملحوظ، لكن سعيها، حتى الآن ، هو الحصول على مقعد فى النظام القائم لا إعادة بناء الطاولة ذاتها.

ودول الخليج، برغم هامش مناورة أوسع وطموح أجلى، تُقدِّم أولوية استقرار محيطها المضطرب على أى إعادة هيكلة عالمية. وجنوب أفريقيا أبدت إرادة سياسية، غير أن الاتحاد الأفريقى يظل أسيرَ التشظى والتبعية المالية، عاجزاً عن توفير الظهير القارى اللازم. وتبقى دول كثيرة فى الجنوب مشغولة بصراعاتها الوجودية، محاصرةً فى غرف صدى جيوسياسية تحول دون أن يتخطى صوتها حدودها.

فى هذا المشهد المركّب، ترتفع أصوات منفردة (كصوت ميا موتلى من بربادوس) بوضوح ونبل. لكن الصوت وحده لا يبنى معادلة. ما يحتاجه الجنوب هو تحالف جنوبى للراغبين، وهذا هو قلب التشخيص — غير أن هذا التحالف لم يتشكّل بعد، ولا يبدو أنه فى طور التشكّل. وما دامت أغلب دوله تراقب العاصفة من عتبة القرار، تنتظر لتحدد إن كانت التحولات الراهنة انعطافةً عابرة أم ولادةَ حقبة جديدة، يبقى الجنوب مجموعَ أفراد فى مواجهة منظومة.

أربعة عوائق بنيوية

قبل الحديث عن الفرص، تفرض الأمانة الفكرية الإقرارَ بأن الجنوب يدخل هذه اللحظة وهو يحمل جراحاً لا يصح تجاهلها. الأزمة المتعددة الأوجه المتسارعة منذ الجائحة قد استنفدت الطاقة السياسية للشعوب فى معالجة الحاجات الآنية، فضاق هامش التفكير الاستراتيجى. وثلاثة عقود من «ترسيخ نهاية التاريخ» أحدثت تصدعاً فى البنية النفسية للطبقات السياسية حتى باتت طموحاتها لا تتجاوز إدارة الممكن بدلاً من تحديد الضرورى. ويزيد على ذلك غيابُ رؤية موحِّدة قادرة على ترجمة السخط المشروع إلى مشروع سياسى متماسك — إذ السخط وحده طاقة بلا اتجاه — فضلاً عن أزمة الهوية الجمعية التى تجعل الجنوب شعاراً لقمة او تجمعاً جغرافياً أكثر منه كتلة جيوسياسية ذات قدرة مشتركة، وهذا التوازى يُكلِّفه باهظاً فى كل جولة تفاوضية دولية.

أزمة الحاملين وإفلاس الثنائيات

غير أن ثمة جرحاً أعمق ينبغى الاعتراف به قبل الحديث عن مشروع بديل: إن الجنوب لا يفتقر إلى الطاقة، بل يعانى من انفصام بين هذه الطاقة وهياكل التعبير عنها. فالنقابات تخوض معركة تلو أخرى دون أن تسأل لأى مجتمع تناضل. ومنظمات المجتمع المدنى تستنزفها حالات الطوارئ المتراكمة حتى باتت تُدار بمنطق البقاء لا بمنطق الرؤية. والأمر ذاته ينطبق على مثقفينا: نفتقر إلى مفكرين يجرؤون على التفكير فى الجنوب كياناً واحداً — سياقاً إنسانياً مشتركاً يستوعب البُعد العربى والافريقى واللاتينى ويتجاوزها جميعاً

فى حين انقسم المثقف العام بين أكاديمى يُحلِّل بلا تدخل وناشط يُعلن بلا اعمار. وإلى هذه الأزمة فى حاملى التغيير يُضاف إفلاس التيارات السياسية ذاتها: فاليسار فقد أفقه حين تحدّث بلغة المنظومة التى أقسم على تغييرها، وحكم بلا تسيس فأنتج مستفيدين لا مواطنين؛ واليمين التقليدى أدار الشّح بأدوات السوق الحرة المستوردة، غافلاً عن أن الحوكمة المحدودة لا تُجدى إلا حيث توجد قدرات إنتاجية متطورة — وهى قدرات لم تنشأ بعد فى أغلب دول الجنوب؛ أما سائر التيارات — من التقدميين الاجتماعيين إلى العزلاتيين — فلا تعرض سوى إجابات جزئية على أسئلة كلية. والمفارقة أن هذه التيارات جميعها، على اختلاف صراعاتها، تلتقى تحت راية الإصلاح (ذاك التغيير التجميلى الذى لا يمسّ الأسباب)؛ فى حين أن التحوّل الحقيقى (الذى يُعيد تشكيل البنى) لم يجد بعد من يحمله بكامل العزم.

السيادات العشر: من المبدأ إلى السياسة

لا يكفى تشخيص الداء؛ الفكر الذى لا يجرؤ على الاقتراح يستمتع بشكواه أكثر مما يريد شفاءه. لهذا تُقدِّم الرسالة عشر سيادات متشابكة تُترجِم كل مبدأ إلى سياسة قابلة للتطبيق.

السيادة المعرفية تبدأ باعتراف بأن الاستعمار لم يكن استيلاءً على الأرض فحسب، بل إعادة تشكيل للمرجعيات الفكرية — والمطلوب مراكز بحثية إقليمية مستقلة التمويل وتيسير التعاون الأكاديمى بين دول الجنوب، وهو تعاون أصعب اليوم من التنقل بين الجنوب والشمال. والسيادة البيئية والتكنولوجية تطرحان مقاربة

مزدوجة: الجنوب يحتضن تراثاً معرفياً راسخاً فى إدارة الموارد الطبيعية، والذكاء الاصطناعى ليس أداة محايدة، بل نتاج بياناته، ومن ثَمَّ فإن تطوير بدائل جنوبية المنشأ عبر تحالفات مفتوحة المصدر ضرورة لا خيار.

وتُقيم السيادة التعليمية دعوى تاريخية موثَّقة: نظام التعليم الحديث وُلد لسد حاجة إلى عمالة صناعية أوروبية ولتفكيك هويات النخب المستعمَرة، ومنطقه العميق لا يزال يعمل فى كثير من منظوماتنا؛ المطلوب ليس إصلاح مناهج بل إعادة تأسيس على منطق تربوى متوازن وشامل يُجيب على أسئلة الشعوب بسياقيها. وتُكمِل السيادة الثقافية هذه الصورة: ثقافات الجنوب ليست تراثاً يُصان فى متاحف ولا سلعةً تُباع فى أسواق السياحة، بل قوى حية تُنتِج المعنى وتُجدِّده.

أما السيادة الصحية والغذائية فوجهان لمسألة واحدة: من يُنتِج لمن؟ الجائحة كشفت لامساواة معرفية بنيوية فى البحث الصحى العالمى، والأرض التى تُصدِّر محاصيلها بأسعار تُقرِّرها بورصات بعيدة لم تتحرر فعلاً. والسيادة الطاقية والاقتصادية تُعالجان المفارقة ذاتها: معادن الجنوب من كوبالت وليثيوم ونيكل هى الوقود الأخضر للعالم ومع ذلك تُصدَّر خاماً، وأربع دول من أكبر عشرة مُصدِّرين للقهوة فى العالم لا تحتضن شجرة قهوة واحدة. والسيادة البنوية التحتية هى الشرط المادى لكل ما سبق: التنقل بين عاصمتين جنوبيتين يستلزم فى الغالب العبور من مطار أوروبى، وهذه ليست مسألة لوجستية بل صورة من صور البنية الاستعمارية التى لم تُفكَّك بعد.

هندسة الدبلوماسية ونافذة أوروبا

كل ما سبق يبقى فى عالم المبادئ ما لم يُترجَم إلى هندسة مؤسسية، ذلك أن السيادة بلا أدوات وعدٌ بلا وفاء. تقترح الرسالة فى هذا الصدد ثلاثة محاور متكاملة. أولها إصلاح المنظمات الدولية واولها مجلس الأمن الذى لا يزال يعكس موازين عام ١٩٤٥ لا موازين عالم اليوم؛ فالجنوب يمثّل الأغلبية الديمغرافية للبشرية، ومع ذلك لا يحتل الا مقعداً دائماً واحداً بين الخمسة التى تملك حق النقض. المقترح ليس توسيعاً عددياً فحسب، بل إعادة هيكلة تعكس العالم كما هو: مقعد للاتحاد الأفريقى، وآخر لجامعة الدول العربية، وثالث للسيلاك، ورابع للآسيان. وثانيها بناء منظومة مؤسسية جنوبية مستقلة مالياً وقرارياً، تضم بنك تنمية استثمار جنوبى خطوة أولى نحو قطع التبعية للدولار والمؤسسات المالية الشمالية التى طالما شرطت القروض بسياسات رسمها آخرون — ومنظومات تعاون قطاعى على نمط أوبيك فى مجالات المعادن الاستراتيجية والمحاصيل الحيوية فى تربة الجنوب كالقهوة والكاكاو، تُمكِّن الجنوب من التفاوض بقوة جماعية ولا بضعف فردى. وثالثها تنسيق حقيقى وعملى بين منظمات الجنوب الإقليمية حتى

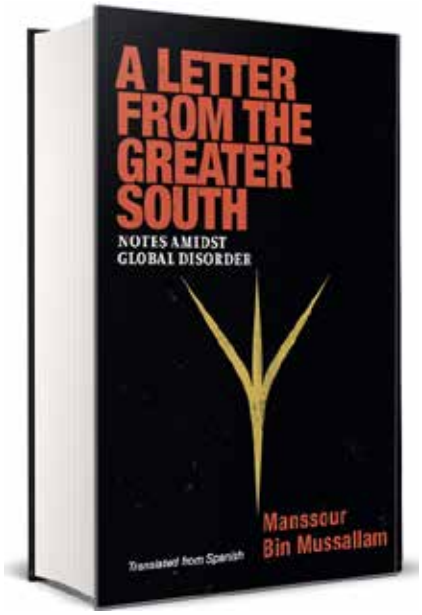

تتحول من جُزر منعزلة إلى أرخبيل تربطه جسور راسخة.

بيد أن هذه الهندسة المؤسسية لن تكتمل ما لم تُعالج ثغرتين جوهريتين. الأولى: أن آليات التكامل الإقليمى الجنوبى لا بد أن تُحرَّر من أسر الأيديولوجية الضيقة — تلك السياسة التى لا تُضيء بل تُشلّ. إذ يثبت التاريخ أن ربط التكامل بالتوافقات الحكومية العابرة يجعله رهيناً لكل تحول فى السلطة، فينهار مع أول تغيير حكومة. وهذا لا يعنى تجريد التكامل من طابعه السياسى فكل مشروع جماعى سياسى فى جوهره — بل يعنى تجذيره فى المصلحة المشتركة الوظيفية: فى سلاسل القيمة، والتعاون العلمى واللغوى، والبنية التحتية، حتى يصمد عبر الدورات السياسية ويبقى ملكاً للشعوب.

والثغرة الثانية هى أن اتفاقيات الحكومات وحدها لا تصنع وحدة راسخة؛ فالجنوب لن يتوحّد فوق طاولات الدبلوماسية الرسمية ما لم تلتق شعوبه أولاً فى الأسفل. أننا فى أمسّ الحاجة إلى نسج الخيوط الإنسانية التى تربط مجتمعاتنا: شبكات تبادل بين علمائنا وفنانينا ومفكرينا، ونقاباتنا وتعاونياتنا ودوائرنا الشبابية. فالروابط بين الشعوب أمتن وأكثر ديمومة من العقود بين الحكومات. كيف يقوم مشروع جنوبى مشترك وشعوبنا لا تكاد تعرف بعضها البعض؟ تأشيرة بحثية جنوبية، وشبكات أكاديمية وثقافية، وفضاءات لقاء دورية تجمع حضارات الجنوب فى حوار حقيقى—هذا أساس لا غنى عنه.

وفى هذا السياق، تقرأ الرسالة فى الشقوق المتسعة داخل التحالف الأطلسى لحظة نادرة ينبغى استثمارها بوعى استراتيجى. الاتحاد الأوروبى يواجه اليوم قطيعة مع حليفه الأمريكى التاريخى تتجاوز الخلافات التجارية لتطال الثقة الأمنية ذاتها؛ وهذا الانكشاف يدفعه دفعاً نحو تنويع شراكاته. غير أن الرسالة تُحذِّر من استقبال هذا الانفتاح بالانبهار الذى استُقبلت به فى الماضى نماذج «الشراكة» التى أعادت إنتاج التبعية بأسماء مختلفة. المطلوب استقباله بأجندة سيادية محددة المعالم: تكافؤ فعلى فى صياغة الشروط، واستثمار مشترك يخدم التحول الصناعى للجنوب لا فقط الاحتياجات الأوروبية، وانتقال حقيقى للتكنولوجيا لا مجرد استيرادها. والشرط الذى لا حيلة عنه: أن يواجه الجنوب هذا الانفتاح بتنسيق جنوبى – جنوبى مُحكَم وسابق، لأن أوروبا ستُفاوض بعقلانية مصالحها الكاملة — وعلى الجنوب أن يُفاوض بعقلانية مصالحه، أو يُدرَج مرة أخرى فى أجندة غيره.

المشاركة الفعالة: الشرط الداخلى للقوة الخارجية

تنبع هذه المعادلة من فهم عميق لما تعنيه الديمقراطية فعلاً. تُفرِّق الرسالة بين الديمقراطية الإجرائية، أى تلك الطقوس الانتخابية الدورية التى أنتجت فى كثير من دول الجنوب مستفيدين لا مواطنين، وشرعيةً مستأجرة لا إرادةً شعبية حية — وبين الديمقراطية الجوهرية: إشراك الشعب الحقيقى فى تقرير مصيره، لا مجرد استدعائه إلى صناديق الاقتراع كل بضع سنوات. التسييس بهذا المعنى ليس خطاباً موجَّهاً إلى الشعب، بل حواراً يُجرى معه. وانطلاقاً من هذا التمييز، موقفٌ جريء: نظامٌ — حتى اذ كان ملكياً او ذا الحزب الواحد — نجح فى بناء أشكال حقيقية ومستمرة من المشاركة الشعبية الفاعلة، هو أكثر ديمقراطيةً جوهراً من جمهورية رئاسية تُقيم انتخابات دورية لا تُنتِج سياسة ولا تُمكِّن مواطنين. المقياس ليس الشكل الدستورى بل حيوية المشاركة الفعلية — وهذا ليس دفاعاً عن الاستبداد، بل تحدٍّ للنفاق الإجرائى الذى يُضفى شرعيةً ديمقراطية على ممارسات تُفرِّغ الديمقراطية من مضمونها. غير أن الرسالة تُحذِّر فى الوقت ذاته من الخطأ المقابل: الأفقية الدوغماتية التى ترفض كل قيادة تنفيذية تنتهى إلى الشلل. ما يحتاجه الجنوب ليس انتخابات بلا روح ولا جمعيات بلا قرار، بل مؤسسات مشاركة حقيقية مقرونة بقيادة مسؤولة.

اللحظة والاختيار

الرياح الاستراتيجية تهبّ اليوم فى اتجاه لم يتكرر منذ جيل. النظام الذى كان يُقدِّم نفسه حتماً تاريخياً بات يسعى إلى إثبات أهميته لا حتميته. الجنوب أمام خيار لم تصُغه المصادفة: إما أن يُحسِن استثمار هذا التحول فيُرسى قواعد نظام أكثر عدلاً وتوازناً، وإما أن تُصاغ الترتيبات الجديدة دون أن يكون طرفاً فاعلاً فى صياغتها.

كما كتب فرانتز فانون — الذى تستهل به الرسالة صفحاتها الأولى — فإن كل جيل مدعو إلى اكتشاف مهمته وتحقيقها أو خيانتها. المهمة معروفة. الاختيار وحده هو المجهول.

الدبلوماسية والدول النامية:

هياكل وعمليات صنع السياسة الخارجية بعد الحرب الباردة

منى جمال شلقامى
باحثة ماجستير فى العلوم السياسية - جامعة القاهرة

يُشكل المجلد المعنون «الدبلوماسية والدول النامية: هياكل وعمليات صنع السياسة الخارجية بعد الحرب الباردة» جزءًا من سلسلة «Routledge Advances in International Relations and Global Politics»)تطورات روتليدج فى العلاقات الدولية والسياسة العالمية(، شارك فى تحريره كل من "Justin Robertson" and "Maurice A. East"" ، ويُعد مساهمة مهمة فى تحليل عملية صنع السياسة الخارجية فى الدول النامية فى فترة ما بعد الحرب الباردة، كما يستكشف بيئة السياسة الخارجية التى تواجه الدول النامية وهياكل وعمليات صنع السياسة الخارجية الخاصة بها.

شهدت التسعينات دعوات متكررة لإجراء فحص أعمق للعلاقة بين النظام الدولى بعد الحرب الباردة والدور المحتمل المتغير للدولة القومية، وقد حظيت تجارب الدول المتقدمة والصناعية بالنصيب الأكبر من التحليلات المقارنة للدول القومية، فى المقابل، ظلّ تناول أشكال الدول البازغة حديثًا يحتل حيزًا هامشيًا، سواء على مستوى تحليل تجارب الدول النامية أو دراسة البنى الهيكلية لصنع السياسة الخارجية.

وفى الحجج التى يُزعم فيها أن صنع السياسة الخارجية قد تغيّر، غالبًا ما يكون من غير الواضح إلى أى مدى يكون ذلك مرتبطًا بالدول النامية، هل تتقارب أم تتباعد الدول النامية والدول المتقدمة فى صنع السياسة الخارجية؟ هل تعد البنوك المركزية لاعبين أساسيين فى السياسة الخارجية فى الدول النامية؟ هل يخضع مسؤولو الحكومة فى الدول النامية بشكل متزايد لتوجيه المؤسسات الخارجية؟ هل تربط الدول النامية تعاونًا مع المنظمات غير الحكومية لتعزيز القضايا على الصعيد الدولي؟ هل تشارك مؤسساتها الحكومية بشكل عميق فى الشبكات الدولية؟ وفى هذا الصدد، يُقدم هذا المجلد عددًا من دراسات الحالة للدول النامية من أجل توفير أساس لتقييم هذه المسائل وغيرها المتعلقة بطبيعة صنع السياسة الخارجية المعاصرة فى العالم النامي.

أولًا: الإطار النظرى والمنهجى للكتاب

يتبنَّى الكتاب مصطلح «الدول النامية» بدلًا من «دول الجنوب» أو «دول العالم الثالث» كمفهوم شامل لدول ذات دخل منخفض ومتوسط، التى تشارك فى عملية تنمية سياسية واقتصادية مستمرة وتظهر سمات مشتركة وفروقات فى الوقت نفسه. ويعتمد تعريفًا موسعًا للسياسة الخارجية لا يقتصر على الجهات الرسمية، بل يشمل كافة الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، وليس فقط وزارة الخارجية.

ويؤكد أن النظام الدولى يفرض أدوارًا متزايدة على هذه الدول، مما يدفعها إلى إعادة هيكلة أجهزتها وصنع سياستها الخارجية استجابة للضغوط الدولية، ويقدم مفهوم «العولمة الداخلية» الذى يعنى إعادة تنظيم الدولة ذاتيًا لمواكبة المتغيرات الدولية، فيتعلق هذا المفهوم بإعادة تنظيم الدول وليس تجاوزها، ومع ذلك، فقد تبنت الدول ترتيبات متنوعة؛ بعض الدول خضعت لإعادة توجيه كبيرة فى سياستها الخارجية، بينما لم تفعل دول أخرى، وظلت صنع سياساتها الخارجية يتشكل أساسًا بواسطة العوامل التاريخية والوطنية.

يتألف الكتاب من مقدمة وأربعة فصول وست دراسات قُطرية للبرازيل والصين ومنطقة الكاريبى الشرقية ومصر وغانا وماليزيا، وتُعد هذه الدراسات مساهمة هامة فى تحليل صنع السياسة الخارجية فى الدول النامية.

كما يقدم الكتاب فى مقدمته إطارًا تصنيفيًا لصنع السياسة الخارجية فى العالم النامى، يُحدد التصنيف ستة نماذج كالتالى: (١) الدبلوماسية التقليدية؛ (٢) بناء قدرات الدولة الجديدة؛ (٣) التوجه نحو رأس المال؛ (٤) التهميش؛ (٥) بقاء النظام أو النخبة؛ (٦) الخصخصة

ثانيًا: الأنماط التفسيرية لصنع السياسة الخارجية فى الدول النامية

يوضح هذا القسم أن صنع السياسة الخارجية يمكن تصوره بست طرق كالتالى:

١. صناعة السياسة الخارجية كدبلوماسية تقليدية

تواصل الدول فى هذا النموذج تعزيز مصالحها الوطنية من خلال الوسائل الدبلوماسية التقليدية، وبالتالى فإن أساس الدبلوماسية لم يتغير جوهريًا فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث تظل الأولوية للأمن الوطنى ومصالح الدولة الواضحة، والتى تُصاغ وتُنفذ من قبل نخبة ضيقة داخل أجهزة الدولة، كما يبرز هذا المنظور تشابه الهياكل الدبلوماسية بين الدول النامية والمتقدمة، حيث قامت الأولى بتقليد هياكل الثانية على مدى القرن العشرين. ورغم أن أنصار هذا النموذج يعترفون بتأثير الطابع الداخلى للدولة، إلا أن دراسات الحالة فى الكتاب - باستثناء تحليلات مصر وماليزيا التى تصف مجموعات النخبة الصغيرة والتركيز على السياسات الأمنية - لا تدعم بشكل عام فرضية استمرار فعالية هذا النموذج فى تفسير واقع السياسة الخارجية للدول النامية المعاصرة.

٢. صناعة السياسة الخارجية كقدرة جديدة للدولة

يطرح هذا الاتجاه تصورًا حديثًا لوظائف الدولة فى السياسة الخارجية، إذ لم تعد تعتمد فقط على أدواتها التقليدية، بل على تقنيات وتكنولوجيات جديدة تعزز كفاءتها فى ظل نظام دولى معقد بعد الحرب الباردة، وقد أدى ذلك إلى بروز مفاهيم مثل

Diplomacy and Developing Nations: Post - .(2005) .Robertson□Justin and East□Maurice A
.(Cold War Foreign Policy - Making Structures and Processes. (London: Routledge

الدبلوماسية المتخصصة والحوكمة الشبكية والدبلوماسية الافتراضية.

يُمثل نموذج القدرة الجديدة للدولة نظرة متفائلة؛ حيث تُعاد هيكلة عملية صنع السياسة الخارجية بنجاح من قبل فاعلين حكوميين وغير حكوميين، مع تركيز متزايد على التقنية، التنسيق، والشبكات العابرة للحدود.

٣. صنع السياسة الخارجية باعتبارها مدفوعة برأس المال

ينظر إلى الدولة كأداة لدعم النظام الرأسمالى العالمى وتعزيز تراكم رأس المال. فالدول خاصة النامية، تُعدّ فاعلًا رئيسيًا فى التحرير الاقتصادى والخصخصة والعولمة المالية، ويُعاد تشكيل مؤسساتها الخارجية بما يخدم اندماجها فى الاقتصاد الدولى، وقد اكتسبت المؤسسات القانونية والاقتصادية ذات التوجه الدولى للدولة الصينية قوة أكبر بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، أيضًا يمكن تصنيف البنوك المركزية فى هذا النموذج كجهات فاعلة رئيسية فى السياسة الخارجية فى بعض الدول النامية، إذ إنها تُشكّل جسرًا بين المستويين الدولى والمحلى، وتتفاعل مباشرة مع العالم الخارجى.

٤. صنع السياسة الخارجية كنوع من التهميش

تفقد الدول النامية استقلاليتها فى صنع السياسات، وفقًا لهذا النموذج، وتُملى الجهات الفاعلة الأجنبية، مثل المؤسسات الدولية والقوى العظمى، قراراتها المتعلقة بالسياسة الخارجية إلى حد كبير، بالإضافة إلى العديد من خيارات السياسة الداخلية، ينطبق هذا النهج فى صنع السياسة الخارجية بالتساوى على قضايا الأمن والسياسة الاقتصادية الخارجية.

٥. صنع السياسة الخارجية كوسيلة لبقاء النظام أو النخبة

تتحول السياسة الخارجية فى هذا النموذج إلى أداة لضمان بقاء النخبة الحاكمة، حيث تُدار الدولة لخدمة مصالح مجموعة صغيرة، وتصبح العلاقات الدولية امتدادًا لاستراتيجيات البقاء الداخلى، فى بعض الحالات، تتسم سياسات الأنظمة الحاكمة وهيمنة النخب بوجود عنصر نشط فى السياسة الخارجية، إذ لا يعتمد بقاء هذه الأنظمة على القمع والسيطرة الداخلية فقط، بل أيضًا على قدرتها على بناء علاقات دولية ناجحة تضمن استمرارها وتخدم مصالح النخب.

فعلى سبيل المثال، يجادل الكتاب بأن بعض النخب الأفريقية ذات التوجه المحلى استطاعت توظيف العلاقات الخارجية لترسيخ مواقعها وتعزيز نفوذها المؤسسى، ويزعم أن مبادرة «الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا» (نيباد) نموذجًا لذلك، إذ وفّرت للنخب الحاكمة موارد ودعمًا خارجيًا جديدًا، دون أن تُحدث تحولًا جوهريًا فى البنية التقليدية أو الوراثية للأنظمة الأفريقية.

٦. صنع السياسة الخارجية كخصخصة

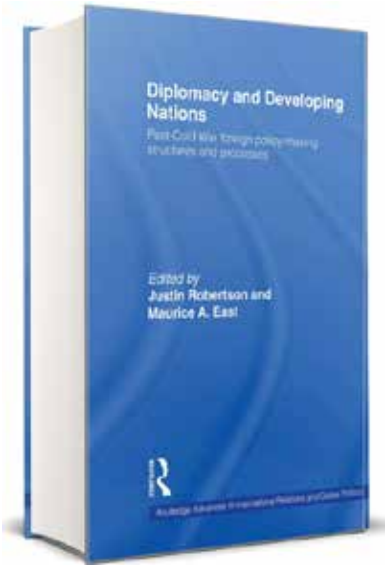

يشير الكتاب فى تعريف صنع السياسة الخارجية بالخصخصة بأن الجهات الفاعلة هى الجهات المحلية الخاصة غير الحكومية، مثل جماعات الضغط الاقتصادية/التجارية أو حركات حرب العصابات، تحل محل نشاط الدولة فى بعض المجالات وتتولى أدوارًا مباشرة فى السياسة الخارجية، وبالتالى، فإن العلاقات الدولية تُدار بشكل أساسى من قبل جهات فاعلة غير حكومية.

فى البيئات المتقدمة، ارتبطت خصخصة السياسة الخارجية بمهام مثل «الترويج التجارى»، ومن الأمثلة على السياسة الخارجية المخصخصة فى دولة عضو فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) مجلس الأعمال الصينى البريطانى (CBBC) ودوره فى السياسة الخارجية للمملكة المتحدة تجاه الصين.

على النقيض، أشار الكتاب إلى تجربة أفريقيا؛ حيث توصف العلاقات الدولية فيها على أنها صراع للسيطرة على الموارد التى تعبر حدود الدول، ويرى أن نهج السياسة الخارجية المتمركز حول الدولة يفشل لأنه لا يستحوذ إلا على نسبة ضئيلة من تدفقات هذه الموارد. وفى العالم النامى، تتبع الخصخصة نمطًا آخر، فهى تحدث غالبًا بمعزل عن الدولة، وتنطبق الخصخصة على نسبة أكبر بكثير من نشاط السياسة الخارجية فى الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة الصناعية.

ثالثًا: دراسات الحالة: تطبيقات على صنع السياسة الخارجية

يُخصص الكتاب قسمًا كاملًا لدراسة ست حالات تمثل أنماطًا متنوعة لصنع السياسة الخارجية فى الدول النامية، وهى كالتالى:

البرازيل: تمثل نموذجًا ناجحًا للدولة النامية ذات القدرات المؤسسية القوية، يبرز التحول فى سياستها الخارجية بعد الحرب الباردة نحو الاهتمام المتزايد بالقضايا الاقتصادية العالمية، مثل التجارة وحقوق الملكية الفكرية، إلى جانب سعيها لتشكيل تحالفات إقليمية فاعلة، بما يعكس توجهًا نحو تعزيز استقلالها الاقتصادى والسياسى فى النظام الدولى.

الصين: تراجع الهيمنة التقليدية للمؤسسة العسكرية، وصعود وزارات الاقتصاد والحكومات المحلية لتصبح أطرافًا فاعلة فى صياغة التوجهات الدولية، ويُبرز هذا النموذج مرونة الصين وتعدد الفاعلين داخل جهازها الخارجى، فى إطار سعيها لتحقيق مكانة دولية متقدمة دون المساس بخصوصية نظامها السياسى.

شرق الكاريبى: تُبرز هذه الحالة ضعف قدرة الدول الصغيرة على حماية مصالحها فى النظام الدولى المعاصر. فقد شكّلت "أزمة تجارة الموز" مع الاتحاد الأوروبى مثالًا على التهميش الاقتصادى والدبلوماسى الذى واجهته دول شرق الكاريبى، إذ أدت قواعد منظمة التجارة العالمية إلى تقويض مكاسبها السابقة من التفضيلات التجارية، ما أضعف نفوذها الدبلوماسى التقليدى.

مصر: يقدم «بَهجت قُرني» نموذجًا تحليليًا يوازن بين العوامل البنيوية (مثل الجغرافيا، التاريخ، والاقتصاد) والعوامل الشخصية المتمثلة فى القيادة السياسية. وتُعد مصر دولة ذات دور محورى إقليمى، غير أنها واجهت تقليدياً قيودًا خارجية نتيجة اعتمادها على المساعدات الأجنبية، سواء من الاتحاد السوفييتى سابقًا أو من الولايات المتحدة لاحقًا، وهو ما جعل سياستها الخارجية تمزج بين الطموح الإقليمى والواقعية السياسية.

غانا: يتضح تأثير المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد والبنك الدولى، فى تقييد سيادة الدولة على قراراتها الاقتصادية. وقد أدى ذلك إلى تراجع دور وزارة الخارجية لصالح صعود البنك المركزى ووزارات الاقتصاد، بما يعكس انتقال مركز الثقل فى السياسة الخارجية من البعد السياسى إلى البعد المالى والاقتصادى.

ماليزيا: تمثل نموذجًا مغايرًا يعكس التعقيد المتزايد فى السياسة الخارجية للدول النامية، إذ تمكنت من دمج الفاعلين الجدد ضمن إطار مؤسسى قوى يحافظ على دور الدولة المركزى، ويعكس هذا النموذج قدرة النظم الآسيوية على المواءمة بين الانفتاح الاقتصادى والاستقرار السياسى، ما جعل ماليزيا نموذجًا متوازنًا بين التعدد المؤسسى واستمرار هيمنة الدولة.

وختامًا، لا يقتصر هذا الكتاب على كونه دراسة فى الدبلوماسية المعاصرة، بل يمثل مرجعًا تأسيسيًا وإضافة لفهم تحولات السياسة الخارجية فى العالم النامى، فهو يجمع بين التحليل النظرى والتطبيقى، ومن خلال الأطر الستة التى قدمها، يتضح أن عملية صنع السياسة الخارجية ليست حكرًا على النخب السياسية أو الوزارات التقليدية، بل هى عملية ديناميكية متعددة المستويات تتقاطع فيها المصالح الوطنية مع الضغوط الدولية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية، كما تكشف دراسات الحالة عن تنوع النماذج المؤسسية والسياسية فى إدارة العلاقات الخارجية.

الاستراتيجيات الدبلوماسية للدول الصاعدة فى الجنوب العالمى

فاروق حسين أبو ضيف
باحث سياسى – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء

يمثل صعود دول الجنوب العالمى تحـوّلًا جوهريًـا فى بنيـة النظـام الـدولى، حيـث تسـعى هـذه الـدول إلى تعزيـز مكانتهـا وتأثيرهـا عـبر دبلوماسـية متعـددة الأبعـاد تجمع بين التنمية، والتحالفـات الإقليمية، والاسـتقلالية الاسـتراتيجية؛ فى هذا السياق، يسلّط الكتاب الصادر تحت عنوان «الاسـتراتيجية الدبلوماسـية للقوى الصاعـدة فى الجنوب العالمي» (DIPLOMATIC STRATEGIES OF RISING NATIONS IN THE GLOBAL SOUTH The Search for Leadership and Influence) الضـوء عـلى كيفيـة إعادة تشـكيل هـذه الـدول لخريطة القـوة العالمية فى ظل التغـيرات المتسـارعة. يتناول الكتاب تحليل الأدوات الدبلوماسـية والسياسـية التـى تعتمدهـا الـدول الصاعدة فى آسـيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية لبناء نفوذها على المستويين الإقليمـى والـدولى، كما يسـتعرض العوامـل الداخليـة التـى تؤثـر فى توجهاتها الخارجية.

ويـبرز الكتـاب الـدور المتنامـى لهذه القـوى فى السـعى نحـو نظـام دولى أكثر توازنًا وتعددية، قائم على المشـاركة والندية بـدلاً مـن الهيمنـة التقليدية، ممـا يعكس تحوّلًا فى طبيعة القيادة العالمية ومسـاراتها المستقبلية.

فيما يتعلق بالجنـوب العالمى وتحولات النظـام متعدد الأقطاب، أوضـح الكاتب أن صعود قـوى من آسـيا وإفريقيـا وأمريكا اللاتينية يعكـس انتقالًا مـن هيمنة الغرب إلى نظـام دولى أكثر توازنًـا وتنوعًا. بيّن أن هذه المرحلة تمثل "لحظة متعددة الأقطاب" تتسـم بتعدد مراكز القـوة وتنوع المصالح، حيـث باتـت دول الجنـوب العالمـى فاعلًا رئيسيًا يسـعى لإعادة صياغة قواعد النظام العالمى على أسس أكثر عدالة وشمولًا.

البحث عن القيادة والتأثير العالمى

لفت الكاتب الانتباه إلى أن التغير فى بنية النظـام الدولى منـح دول الجنـوب العالمى فرصة لإعـادة تعريـف موقعهـا فى العالم، خاصة بعد تراجع السيطرة الغربية وبروز تعددية قطبية جديدة. هذا التحول جعل من الجنوب ليس مجرد سـاحة نفـوذ بل فاعلاً يمتلـك رؤية بديلـة للقيادة الدولية. يشـير الكاتب إلى أن هذه الدول تسـعى لتأسـيس نموذج يقوم على التعـاون بدلاً من الهيمنة، وعلى الشراكة بدلاً من التبعية. وقد ساهمت التحـولات الاقتصاديـة العالميـة، وصعـود قـوى مثل الصين والهند والبرازيل، فى إعادة توزيع الثقل السياسى نحو الجنوب، ما أدى إلى نشوء خطاب جديد حول العدالة الدولية والتنمية المتوازنة، بوصفها عناصر جوهرية للقيادة فى القرن الحادى والعشرين.

أوضـح الكاتـب أن القيـادة فى الجنوب العالمى لا تقوم على أدوات القوة العسـكرية أو السـيطرة الاقتصاديـة وحدهـا، بل على القدرة عـلى إقناع الآخريـن بعدالة القضايا التى تمثلها. فالقوة هنا رمزية وأخلاقية قبل أن تكون مادية، تعتمد على توظيف التاريخ الاسـتعمارى المشـترك لبناء سردية تضامن ومصـير واحـد. وتـبرز أهمية هـذا المفهوم فى محـاولات هذه الدول اسـتثمار علاقاتها المتعددة الأطراف لتوسـيع نفوذها السياسى دون الاصطـدام المباشر بالقـوى التقليدية.

ومع ذلك، يشـير الكاتـب إلى أن التناقضات الداخلية، مثل الفجوات الاجتماعية وضعف المؤسسـات، تشكل عائقاً أمام تحقيق قيادة متماسـكة قادرة على تمثيل الجنوب العالمى بصوت واحد.

نماذج القيـادة فى الجنـوب العالمى: البرازيل، الصين، الهند، وجنوب إفريقيا

هـذا، وذكر الكاتب عـدة أمثلة لتوضيح طبيعة القيادة الجديـدة فى الجنوب العالمى مـن خلال تحليل تجارب البرازيل، والصين، والهنـد، وجنـوب إفريقيـا. فالبرازيل مثّلت نموذجـاً دبلوماسـياً يعتمد على الوسـاطة والتـوازن، محاولـة الجمع بـين طموحاتها العالميـة والتزاماتهـا الإقليميـة فى أمريـكا اللاتينية. أما الصين فصاغت سياسـتها عبر مبادرة "الحزام والطريق" لتوسـيع نطاق نفوذهـا الاقتصـادى والدبلومـاسى تحـت شـعار التنمية المشـتركة. الهند من جانبها تسـعى لتأكيـد مكانتها كقـوة ديمقراطية صاعـدة، تجمـع بـين الواقعية السياسـية والخطاب الأخلاقى حـول التنمية والعدالة، بينما ركزت جنوب إفريقيا على العمل داخل القارة الإفريقية كقـوة توحيدية تعتمد على الوسـاطة وحـل النزاعـات، وتكشـف هذه النماذج عـن تنـوع اسـتراتيجيات القيادة فى الجنـوب، لكنها تشـترك فى هـدف أعمق: إعادة تشكيل النظام الدولى من منظور أكثر شمولاً وعدلاً.

البحث عن القيادة والتأثير الإقليمى فى دول الجنوب العالمى

يشـير الكاتب إلى أن البحث عن القيادة فى الإطـار الإقليمـى يمثـل المسـتوى الأكثر واقعية لطموحات العديد من دول الجنوب، حيـث يسـمح لهـا بالتأثـير فى محيطهـا المبـاشر دون الانخراط فى منافسـة مباشرة مع القـوى الكبرى. ويوضـح أن هذا النوع مـن القيـادة يعتمد عـلى مزيج مـن النفوذ السياسى، والاسـتقرار الداخلى، والقدرة على بنـاء تحالفـات إقليمية قائمـة على المصالح المشتركة. فالدول الصاعدة تستخدم الإقليم كمسـرح لإثبـات شرعيتهـا الدبلوماسـية وتجريـب أدوات نفوذهـا الاقتصـادى والعسـكرى والثقـافى. ويُظهـر الكاتب أن التنافـس الإقليمـى فى الجنـوب لا يقوم على

Diplomatic Strategies of Rising Nations .2024 .Braveboy - Wagner□Jacqueline Anne□ed
2nd ed. New York: Palgrave .in the Global South: The Search for Leadership and Influence
DIPLOMATIC__380664208/Macmillan. https://www.researchgate.net/publication
STRATEGIES_OF_RISING_NATIONS_IN_THE_GLOBAL_SOUTH_The_Search_for_
Leadership_and_Influence_SECOND_EDITION_DIPLOMATIC_STRATEGIES_OF_
2ND_ED_RISING_NATIONS_IN_THE_GLOBAL_SOUTH

منطـق الهيمنة الصريحـة، بل على صراع رمـزى لتحديد مـن يملك «حـق التمثيل» أو «الريـادة المعنوية» داخـل الإقليم، مما يجعل الدبلوماسـية أداة محورية لتوازن الطموح بالقوة الواقعية.

أشـار الكاتب إلى أن كولومبيا تسـعى لترسـيخ قيادتهـا مـن خـلال الربط بين اسـتقرارها الداخلى ودورهـا الإقليمى فى أمريكا اللاتينية. فبعد عقود من النزاعات المسـلحة، تحاول إعـادة تعريف صورتها كدولة وسيطة قادرة على بناء الجسور بين القوى الإقليمية. يبرز الكاتب أن دبلوماسية كولومبيا تعتمد على البراغماتية والتكيف، فهى تدعم التكامـل الاقتصادى من جهة، وتلتزم بشراكات أمنية مع الغرب من جهة أخرى. هذا التـوازن جعلها نموذجاً لدولة تستخدم الإصلاح الداخلى كوسيلة لتوسيع نفوذها الخارجى.

تنـاول الكاتب تجربة إيران باعتبارها نموذجاً لدولة تسـعى إلى ترسـيخ موقعها كقـوة إقليمية من خـلال خطاب يجمع بين الأيديولوجيـا والمصالـح الجيوسياسـية. فإيران، كما يوضح، توظف روايتها الثورية وموقعها الجغرافى للتحكم فى توازن القوى فى الشرق الأوسـط. وهى تستثمر فى التحالفات غـير الرسـمية وتسـتخدم الدبلوماسـية غـير التقليديـة لتوسـيع تأثيرهـا، معتمدة عـلى مزيـج مـن الـردع والشرعيـة الدينية والسياسـية. ومع ذلك، يشير الكاتب إلى أن طموحهـا الإقليمى يصطدم بالعزلة الدولية والعقوبـات، ما يجعل قوتها التأثيرية قائمة على المرونة أكثر من السيطرة المباشرة.

يحلل الكاتـب وضع كينيا بوصفها قوة إفريقية ناشـئة تحـاول اسـتثمار موقعها الجغـرافى ومؤسسـاتها الاقتصاديـة لبنـاء نفوذهـا الإقليمـى. ويشـير إلى أن نيروبـى تعتمد على دبلوماسـية التوازن، فهى تروج لصـورة الدولـة المسـتقرة والمنفتحـة على الـشراكات الدوليـة، لكنها تواجـه تحديات داخليـة تعيق اسـتدامة هذا الـدور. وتركز سياسـتها الخارجيـة عـلى الوسـاطة فى النزاعات الإفريقية ودعـم مبادرات الاتحاد الإفريقى، ما يمنحها موقعـاً معنوياً كدولة قادرة عـلى تحقيق التوافق. ويـبرز الكاتب أن نجاح كينيا الإقليمى يعتمد على استمرار قدرتها على الموازنـة بين مصالحها الوطنية والتزاماتها القارية.

يـرى الكاتـب أن نيجيريـا تمثـل حالة كلاسـيكية لدولة تمتلـك المقومـات المادية للقيـادة لكنها تواجـه ضعفـاً فى ترجمتها إلى نفوذ فعلى. فرغـم ثروتها النفطية وعدد سـكانها الكبـير، إلا أن التوتـرات الداخلية والفسـاد يحدّان من فاعليتها. يشـير إلى أن دبلوماسـيتها تحـاول الحفاظ عـلى دورها كقـوة مركزية فى غـرب إفريقيـا من خلال قيـادة عمليات حفظ السـلام والمشـاركة فى

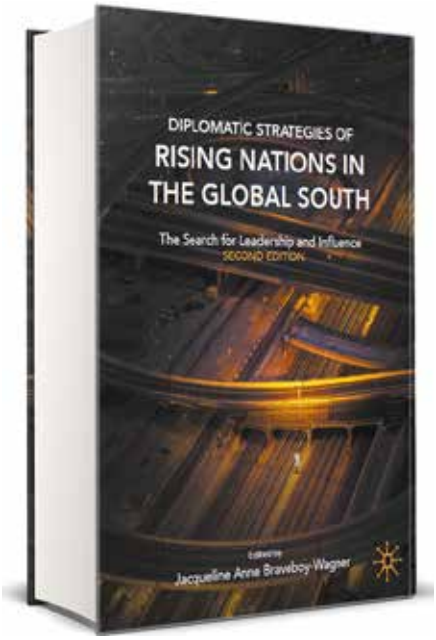

المنظمـات الإقليمية مثل الإيكـواس، غير أن هـذه القيادة تبقى هشـة، لأنهـا تعتمد على القوة الاقتصادية أكثر من الرؤية السياسية الموحـدة، وهو مـا يجعل تأثيرهـا الإقليمى متذبذباً.

يشـير الكاتب إلى أن السـعودية تسعى لتثبيت قيادتهـا الإقليمية عبر اسـتراتيجية تقـوم عـلى مزيـج مـن التأثـير الدينـى والاقتصادى والدبلوماسـية النشـطة. فهى توظف ثقلها فى العالمين العربى والإسـلامى لتعزيـز مكانتهـا كقوة مرجعيـة فى الشرق الأوسـط. ويحلل الكاتب تحولات سياسـتها الخارجيـة مـن الاعتمـاد عـلى التحالفـات التقليدية نحو نهج أكثر اسـتقلالية، خاصة مـع توجهها لتنويـع علاقاتهـا الاقتصادية والسياسـية. كمـا يـبرز اسـتخدامها القوة الناعمـة مـن خـلال مبـادرات التنمية والاسـتثمار الإقليمـى لتعزيـز صورتهـا الدوليـة. ومع ذلـك، تبقى معادلـة القيادة السـعودية محكومـة بتـوازن دقيـق بـين الطموح الإقليمى والقيود الجيوسياسـية فى المنطقة.

القيادة دون الإقليمية: استراتيجيات النفوذ المحدود فى النظام الدولى

هـذا، ويناقش هذا الجـزء فكرة القيادة دون الإقليميـة باعتبارهـا بُعـداً جديـداً فى فهـم القوة داخـل النظام الـدولى، حيث لم تعـد القيادة حكـراً على الـدول الكبرى، بل أصبحت متاحة للدول الصغيرة والمتوسـطة القـادرة عـلى توظيـف أدوات دبلوماسـية مبتكـرة. يشـير الكاتـب إلى أن هـذه الدول تعتمد على اسـتراتيجيات متخصصة تسمح لها بالتأثير فى ملفـات معينة تتجاوز وزنها الجغـرافى أو الاقتصـادى، مثـل الوسـاطة فى النزاعـات، والدبلوماسـية الإنسـانية، والسياسـات المناخيـة. وتبرز هـذه المقاربة بوصفهـا اسـتجابة واقعيـة لعالـم تتوزع فيـه مراكز القـوة. فبدلاً من السـعى وراء الهيمنة، تختار هذه الدول بناء نفوذ نوعى يعتمد على الكفاءة والمرونة السياسية، مما يعيـد تعريف مفاهيـم القيـادة التقليدية ويمنح السياسـة الدولية بعـداً أكثر تنوعاً وتعددية.

فى هـذا الإطـار، تنـاول الكاتـب عدداً مـن التجـارب التى تُجسّـد القيـادة دون الإقليمية، حيث تمثـل كوبا نموذجاً للدولة التى استخدمت خطابها الثورى وتاريخها النضـالى كأداة دبلوماسـية تمنحها مكانة رمزية رغم محدودية مواردها. أما رواندا، فقـد أعـادت بنـاء نفسـها بعـد الـصراع الأهـلى لتصبح دولـة تعتمد عـلى الفعالية الحكومية والانضباط المؤسـسى فى اكتساب احـترام القـارة الإفريقية. أما سـنغافورة فتمثـل حالة فريدة فى آسـيا؛ دولة صغيرة الحجـم لكنهـا صاحبـة رؤيـة اقتصادية منضبطـة وقـدرة عـلى صنع التـوازن بين الـشرق والغـرب، مـا منحهـا ثقـة النظام المالى العالمى. بينما تجسـد الإمارات العربية المتحدة نموذجاً معاصراً لقوة ناعمة ناشئة، تمـزج بين الطمـوح الاقتصـادى والانفتاح الدبلوماسى، وتسـتخدم نفوذها فى الوساطة الإقليمية والمشاريع التنموية. من خلال هذه التجـارب، يبرز الكاتـب أن القيادة الحديثة لـم تعد تتحدد بالحجم أو الثروة، بل بقدرة الدولـة على تحويـل مواردها المحـدودة إلى نفوذ فعّال ومؤثر فى محيطها وخارجه.

وختامًـا، يمكن القـول إن الكاتب يقدّم فى الخاتمة رؤية شـاملة لمفهـوم القيادة فى الجنـوب العالمـى بوصفها عمليـة متحركة تتجاوز ثنائيـة القوة والضعف. يؤكد أن ما يجمع بين الـدول التى تناولهـا الكتاب هو سـعيها الدؤوب لإثبات الـذات ضمن نظام دولى لا يـزال غـير متكافـئ، لكنهـا تفعل ذلك بطرق مختلفـة، تعكس خصوصياتها الثقافيـة والتاريخية والسياسـية. ويشـير الكاتـب إلى أن القيـادة فى الجنـوب ليسـت مشروعـاً منتهياً، بـل مسـاراً متواصلاً من التفاوض بين الطموح والواقع، بين الحاجة إلى الاعـتراف الـدولى والرغبـة فى الحفـاظ على الاسـتقلالية. كما يبرز أهميـة التعاون الجنوبي–الجنوبـى كإطـار يعيد تشـكيل موازيـن القـوة ويمنـح هـذه الـدول قدرة جماعيـة عـلى التأثـير. فى النهايـة، يرى أن مستقبل القيادة فى الجنوب يعتمد على مدى قدرتهـا عـلى تحويـل خطابها عـن العدالة والمساواة إلى سياسات ملموسة تُعيد صياغة العلاقـات الدولية على أسـس أكثر شـمولاً وإنصافاً.

السنة الخامسة والثلاثون - العدد 345
إبريل 2026 الثمن 10 جنيهات

حرب الرهانات الخاسرة !

فهرست

حرب: «الغضب الملحمي».. «زئير الأسد» و«الوعد الصادق 4» حرب الرهانات الخاسرة..... السفير رضا الطايفى 4

الحقيبة الدبلوماسية 10

نشاط المجلس المصرى للشئون الخارجية..... 22

متى يلج الجمل فى سم الخياط ؟..... سفير جمال الدين البيومي 26

معضلة الأمن القومى العربى على خلفية الحرب الأمريكية / الإسرائيلية ضد إيران... سفير د. عزت سعد 30

العروبه بين ما كان وما هو كائن وما هو مأمول ان يكون .. سفير محمد عبدالمنعم الشاذلى 34

اليوم التالى للحرب الإسرائيلية الأمريكية على إيران ... سفير رخـــا أحمد حسن 38

الشرق الأوسط ومستقبل عدم الانتشار النووى ونزع السلاح.... سفير د. سامح أبو العينين 40

الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران: محاولة للتفسير .... سفير د. وليد محمود عبد الناصر 44

رؤية تحليلية إستشرافية .....د.محمد رجائى 48

إعادة بناء الإنسان المصرى «بدايات وأفكار وآليات» .... سفير علاء الدين عبد العليم 52

أفريقيا تعيد رسم الخريطة السياسية للعالم..... د. يوسف حسن 53

ما الذى يريده ترمب؟ ..... ميساء جيوسي 54

الدبلوماسية فى مصر القديمة ..... سفير أشرف عقل 56

تحرير التجارة فى الدواء بأفريقيا يزيد فرص الدواء المصرى خاصة بالتجارة الالكترونية ....سفيرة د.عبير بسيونى 58

تحليل البيانات الدبلوماسية.....د .علاء مبروك 62

افتتاحية ديوان القراءات الدبلوماسية (25) .. سفير عمرو الجويلى 64

الدبلوماسية التنموية فى عالم متعدد الأقطاب والأزمات .... سفير عادل محمد عبد اللطيف 67

فى زمن الانكشاف: نداء الجنوب الكبير .....منصور بن مسلم 70

الدبلوماسية والدول النامية.....قراءة للباحثة منى جمال شلقامى 72

الاستراتيجيات الدبلوماسية للدول الصاعدة فى الجنوب العالمى .....قراءة للباحث فاروق حسين أبو ضي 74

رابطة زوجات الدبلوماسيين المصريين ..... تقدمها نادية الريس 76

«سياسات إسرائيل التهجيريه: بين القسر والإرادة الطوعية وآثارها على القضية الفلسطينية، غزة نموذجا» .....نسرين طولان 78

ازمه فرط عقد الطاقة و تحديات البترودولار.....د. منال متولى 80

هيئة إتقان وطنية بمواصفات دولية.....د. أحمد كامل 86

الدبلوماسية الرياضية العالمية «الدبلوماسية الرياضية النرويجية» ..... زهير عمار 90

البـــحر يروى أشعار عشاقه ..... عادل عبدالصمـــد 94

تسخير العلم والتكنولوجيا والإبتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لسنة 2030 .....فؤاد الصباغ 98

إيطاليا... حين تصبح الحياة فنا .....سفير د. هادى التونسى 104

الدبلوماسى

مجلة شهرية منوعة
تصدر منذ مارس 1992 عن
النادى الدبلوماسى المصرى

أسسها
السفير مصطفى العيسوى

رئيس مجلس إدارة النادى الدبلوماسى
سفير تامر مصطفي محمد

رئيس التحرير
سفير رضا الطايفى

المستشار القانونى
د .علاء مبروك

مستشار التحرير
عادل عبد الصمد

المستشار الفنى
جمال عبد النبى

سكرتير تحرير تنفيذى
شادى غالى

أسرة تحرير العدد
سفيـــر أشـــرف عقـــل
سفير د. سامح أبو العينين
سفير عمـــرو الجـــويـلى
مستشار أحمد أبو المجد

توجه المراسلات إلى
رئيس تحرير مجلة «الدبلوماسى»:
مبنى وزارة الخارجية المصرية
ماسبيرو الدور 28 - غرفة 2820
تليفاكس 27735457 202+

diplomatmagazine92@gmail.com

/diplomat.magazine.egypt

جميع الآراء الواردة بالمقالات تعبر عن أصحابها
دون أدنى مسئولية على المجلة، والخرائط المنشورة
توضيحية إلا إذا ذكر غير ذلك